العامل نصيف : هكذا سيشتغل النظام الجديد لحماية المغاربة من الفيضانات

تيلكيل عربي- العدد 21 - من 11 إلى 17 أكتوبر 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

ملفات حارقة على طاولة حكومة العثماني المعدّلة

ضغط الزمن السياسي

أخيرا، انتهى مسلسل التشويق، وخرجت النسخة الثانية من حكومة سعد الدين العثماني، بغير كثير من "المفاجآت"، سوى مغادرة عدد كبير من الوزراء وكتاب الدولة والتحاق ستة وزراء جدد بركب الحكومة، قبل حوالي عام ونصف من انتهاء الولاية التشريعية.

وبعد أن توصل الوزراء الجدد بظهائر تعيينهم، وحضروا، إلى جانب زملائهم السابقين، أول مجلس للوزراء، وبعد الاستماع، اليوم الجمعة، إلى خطاب الملك محمد السادس الافتتاحي للبرلمان، سيكون على الحكومة الانكباب على الملفات الحارقة، خصوصا مع ضغط الزمن السياسي الذي لم يعد يتسع للانتظارية.

ويفترض في حكومة العثماني المعدلة، على مدى أقل من عامين، بعث الروح في أوصال الاقتصاد الوطني، الذي يعاني من نمو ضعف مزمن، ما ينعكس على التشغيل، خاصة في صفوف الشباب والخريجين.

كما ينتظر من الحكومة أن تحمي القدرة الشرائية للأسر وتحرص على صحة المستهلكين، وتوضح الرؤية حول مستقبل قطاع العقار، وتبلور استراتيجية جديدة حول السياحة، غير أن الملف الذي ستختبر حوله نوايا تلك الحكومة سيهم الضريبة ومدى توفر إرادة حقيقية لتحقيق

سيكون على الحكومة الانكباب على الملفات الحارقة، خصوصا مع ضغط الزمن السياسي الذي لم يعد يتسع للانتظارية.

المساواة بين الملزمين، حسب قدراتهم... كان ذلك لحمة وسدى ملف العدد الأسبوعي لـ"تيلكيل عربي"، لتبيان مدى الرهانات والآمال المعقودة على الفريق الحكومي الجديد، عسى أن تكون "الدماء الجديدة"، التي ضخت فيه، قادرة على إعطاء "النفَس الجديد" الذي طال انتظاره... ■

يتيم بعد إعفاء عبد المولى:

قمنا بما يمليه علينا ضميرنا بعد مسار طويل

اختار محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني السابق، أن ينهي مهامه في الوزارة بإنهاء مهم عبد المولى عبد المومني من رئاسة التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بقرار مشترك مع وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون.

الشرقي لحرش

وعاد محمد يتيم، يوم الخميس الماضي، للحديث عن قرار حل التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، معتبرا في كلمة له خلال حفل تسليم السلط مع خلفه محمد أمكراز أن قرار حل التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية تطلب منه مسارا طويلا. وقال يتيم "لقد قمنا بما يمليه علينا ضميرنا، وقمنا بالواجب، بعدما وقفنا على التجاوزات والاختلالات".

وكان محمد يتيم قد حاول حل التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية في بداية تقلده منصب وزير الشغل والإدماج المهني، إلا أن عراقيل قوية حالت دون ذلك.

وكان عبد المولى عبد المومني قد رفض قرار حل التعاضدية، معتبرا أنه قرار سياسي. واعتبر عبد المولى في بلاغ له صدر باسم المجلس الإداري للتعاضدية أنه لم يتلق أي قرار، معتبرا أنه "حتى وإن كان هناك قرار فإنه يبقى قرارا بخلفية سياسوية تهدف إلى إرجاع الفساد والمفسدين إلى تدبير التعاضدية العامة".

من جهة أخرى، كشفت وزارة الشغل والادماج المهني عن عدد من "الاختلالات والتجاوزات التي اعتبرتها سببا في حل التعاضدية من بينها: المبالغة في اللجوء إلى القضاء وتحقير الأوامر القضائية وتفاقم المبالغ المحكوم بها وتراكم الغرامات التهديدية وتزايد أتعاب المحامين والمستشارين القانونيين، وتمكين الغير من مسك معطيات شخصية حساسة تتعلق بمليون ونصف منخرط، وتهيئة مرافق التعاضدية دون الحصول على ترخيص، وتنظيم المئات من القوافل الطبية بشكل غير قانوني، والتمادي في تبديد وتبذير أموال المنخرطين بمناسبة انعقاد الجموع العامة. ■

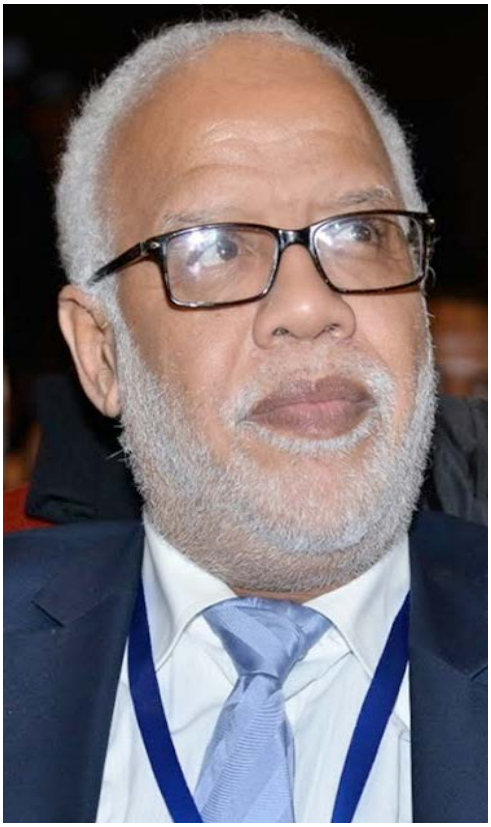

يتيم أنهى ملف عبد المومني قبيل مغادرة الحكومة.

العامل نصيف:

هكذا سيشتغل النظام الجديد لحماية المغاربة من الفيضانات

أمام تزايد المخاطر الطبيعية في المغرب، وتواتر وقوع الفياضانات في عدد من المناطق والتي يذهب ضحيتها مواطِنون بين قتلى وجرحى، أطلقت وزارة الداخلية مؤخرا مشروعا أطلق عليه اسم "الرائد لوضع نظام مندمج لمخاطر الفيضانات".

أحمد مديان

العامل في وزارة الداخلية عبد الله نصيف المكلف بمشروع "الرائد لوضع نظام مندمج لمخاطر الفيضانات".

"تيلكيل عربي" طرق باب وزارة الداخلية ممثلة في العامل عبد الله نصيف المكلف بالمشروع، والذي أجاب عن مجموعة من الأسئلة تهم مهام نظام الإنذار.

كيف سوف يشتغل؟ من سيشرف على عمله وتتبعه وجمع قاعدة بياناته؟ ما هي المناطق التي سوف يطبق فيها خلال المرحلة الأولى من تشغيله؟ كم هي كلفته؟ وهل سوف تصل المعلومات الصادرة عنه إلى المواطن بصفة مباشرة؟ أسئلة وأخرى يجيب عنها العامل في وزارة الداخلية عبد الله نصيف في هذا الحوار الخاص مع "تيلكيل عربي"...

وضعت وزارة الداخلية "المشروع الرائد لوضع نظام مندمج لمخاطر الفيضانات". ما هو هذا النظام؟ وهل هناك مخاطر حقيقية طبيعية تهدد المغرب قادت إلى تفكير في إنشائه؟

في البداية قبل الحديث عن المشروع وجب أن أقدم الإطار العام الذي جاء فيه، وهو أن المغرب يواجه بحكم موقعه الجغرافي الآثار السلبية للتغيرات المناخية، والتي تظهر على مستوى ارتفاع وتيرة الظواهر الطبيعية القصوى. ثانيا، ارتفاع حدة هذه الظواهر القصوى، ومن بينها الفيضانات.

الفيضانات في المغرب أصبحت تحدث عدة كوارث بصفة مستمرة وشبه سنوية، وبالتالي كان لا بد من التفكير في الحلول لمواجهتها على المستوى الوطني.

والكوارث المرتبطة بالفيضانات لا تهم قطاع واحد بعينه، بل فيها عدة متدخلين، أولا يتدخل من يدبر المعلومة المرتبطة بالتوقعات ومن يتدخل على مستوى تدبير الأحواض المائية أين تقع الأمطار وهي وكالة الأحواض المائية، هناك أيضا الوزارة المكلفة بقطاع الماء والتي تلعب دور المنظم لتدبيره على المستوى الوطني، وهناك قطاع التعمير الذي يعد خرائط المناطق المؤهلة للتعمير، وتتدخل أيضا الجماعات الترابية، ووزارة الداخلية كمنسق لهذه العمليات كلها وهي معنية بهذه الفيضانات.

إذن كما قلت كان لابد من التفكير في وضع مشروع ونظام مندمجين لتدبير المخاطر المرتبطة بالفيضانات.

»

كيف سيشتغل هذا المشروع لحماية المغاربة من مخاطر الفيضانات؟

أولا سوف يشتغل على المسألة التقنية، هو نظام مندمج سيتلقى جميع المعلومات والتوقعات الصادرة من مختلف القطاعات التي ذكرت، سيتم معالجتها على مستوى المركز الذي سيتم إحداثه بمقر وزارة الداخلية، بالإضافة إلى ذلك سوف يأخذ بعين الاعتبار المعطيات على أرض الواقع، أي كل ما هو مرتبط بجغرافيا المناطق والأودية الموجودة والقناطر والطرق والمنشآت العامة والمدارس والمنشآت الاستراتيجية.

إذن بعد ادخال كل المعطيات والمعلومات حول هذه المناطق إلى النظام سوف نتوفر على وسائل لتسهيل تدبير مخاطر الفيضانات.

ولأن المسألة تهم المغرب ككل، وبما أنه نظام سوف يوضع لأول مرة، كان لابد أن نمر عبر مشروع رائد، لذلك تم اختيار أربعة مناطق تمثل المناطق الأخرى في ما يتعلق بظاهرة الفيضانات. لأن المسألة تهم المغرب ككل، وبما أنه نظام سوف يوضع لأول مرة، كان لابد أن نمر عبر مشروع رائد، لذلك تم اختيار أربعة مناطق تمثل المناطق الأخرى.

تم اختيار كمثال للسهول سهل الغرب، بالنظر إلى ما عرفته المنطقة من فياضانات سنتي 2009 و2010، وكمثال لمدينة تم اختيار مدينة المحمدية بحكم الفيضان القوي الذي اجتاحها عام 2002 وما خلفه من أضرار، بالنسبة للمناطق الجبلية تم اعتماد منطقة "أوريكا" التي شهدت الفيضان القوي للعام 1995، ثم اخترنا منطقة صحراوية جبلية كلميم

هذه المناطق الأربعة سيتم على صعيدها تنزيل هذا المشروع، بعد ذلك سوف يتم توسيع اشتغاله على كافة المناطق المغربية المهددة بمخاطر الفيضانات.

بعد اعتماد مشروع رائد في أربعة مناطق تمثل مختلف تضاريس وجغرافية المغرب، ما هي المراحل التي سوف يمر منها النظام لبدئ استغاله؟

أولاً سوف نبدأ بمرحلة التشخيص على المستوى المركزي وكذلك على المستوى الإقليمي وأيضا على المستوى المحلي، هذا التشخيص في البداية سوف نتطرق لجميع الأنظمة والحلول الموجودة بالإضافة إلى المعطيات المناخية والهيدرولوجية والهيدروليكية، بعد ذلك ستتم رصد مناطق القوى والضعف وما هي المعطيات التي لا نتوفر عليها مع رصد الخصاص.

وهنا، يجب الإشارة إلى أنه خلال مرحلة الإعداد للإعلان عن المشروع، رصدنا عدم توفر مجموعة من مناطق المغرب على محطات لقياس تساقطات الأمطار وارتفاع مستوى الماء فيها وإن كانت التوقعات الطقسية مهمة فإن قياسات الأمطار تمنح معلومات أدق عن مستوى تأثير التساقطات.

خلال مرحلة الإعداد للإعلان عن المشروع، رصدنا عدم توفر مجموعة من مناطق المغرب على محطات لقياس تساقطات الأمطار وارتفاع مستوى الماء فيها

إذن النظام سوف يمنحنا بعد كل هذا مستوى ارتفاع المياه على صعيد منطقة معينة، سواء كانت مدينة أو مركز أو قرية وحتى دوار، وإذا عرفنا مستوى ارتفاع المياه وأين يوجد السكان وأين توجد المنشآت، سوف نتمكن من التحكم بطريقة استباقية من التحكم في تدبير مخاطر الفيضانات.

لتبسيط الأمور أكثر، هل النظام سوف يعطي معلومات عن ارتفاع مستوى المياه في منطقة في حينه، يعني بعد التساقطات المطرية القوية أم قبل ذلك؟

لا ليس في حينه، بل قبل ارتفاع مستوى المياه، هذا هو المهم. سوف يشتغل النظام على التوقعات الرصدية في أجل 24 و48 ساعة ثم بعد ذلك يتم التحضير لكمية الأمطار التي سوف تتساقط، وضبط تدفق كميات المياه وعلوها، وبعد تساقط الأمطار يتم تأكيد تلك التوقعات من خلال محطات القياس التي سوف ترسل قياساتها لإدخالها إلى النظام، هذا ما سيمكن من معرفة درجة

نحن بصدد دراسة أفضل الحلول من أجل أن تصل إلى المواطن المعلومة بسرعة بخصوص الإنذار.

وزارة الداخلية اختارت أربع مناطق في البداية لتطبيق المشروع.

« تدفق المياه في الأدوية وهل سيكون هناك اجتياح لمحيطه، وما هي المناطق التي يمكن يصلها، لأن نظام سيتوفر على معلومات دقيقة للجغرافية بالمغرب والتغيرات التي طرأت عليها. وبعد عملية التشخيص، لنكمل المراحل التي سألت عنها، سوف نمر لمرحلة إحداث المركز الوطني والمراكز الإقليمية التي سوف يتعامل معها، ثم في المرحلة الثالثة سنمر إلى تشغيله.

كم ستتطلب مرحلة اكمال التشخيص وتشغيل النظام؟

مرحلة وضع النظام بكل ما يرافقها سوف تتطلب 8 أشهر، ويمكن إن أكملنا مرحلة التشخيص وكانت المعطيات متوفرة بسرعة خاصة المعطيات على المستوى المحلي يمكن أن نشغله قبل الأجل الذي وضع.

هل سيكون هناك تقييم لأداء النظام وفعاليته في الوقاية والإنذار من الفياضانات؟

نعم. بعد تشغيل النظام سوف نشرع في التوصل بجميع الملاحظات والتنبيهات التي سوف تجمع على مستوى المركز. وتقييم اشتغال النظام وفعاليته سوف تتم على المستوى المحلي، وذلك بطرح أسئلة من قبيل هل ما منحنا النظام من توقعها صحيح؟ أو كانت هناك بعض النقائص؟ وذلك من أجل تحسينه وتطويره.
المدة الإجمالية للإنتهاء من وضع النظام هي سنتين، لكن سوف نستغل منها 16 شهرا تهم التشغيل والتحسين والتوصل بالملاحظات من أجل تقييم أدائه وفعاليته ثم تطويره، مع الإعداد لمخطط توسيعه على باقي المناطق المهددة بالفيضانات.
إذن عمليا كيف سوف نشتغل، على المستوى المركزي وبعد ادخال المعطيات التي تحدثنا حولها، النظام سوف يمنحنا مستوى ارتفاع المياه مثلا في منطقة وريكا والمحمدية وسهل الغرب وكلميم، ولأن هذه المناطق شاسعة، سوف يحدد النظام النقط بدقة التي يمكن أن يتهددها مخاطر الفيضانات، وهذا دور مهم للنظام لأنه لن يقطع مع العموميات في معالجة هذه الكوارث.

عند وقوع كارثة مثل الفيضانات يشتكي المتضررون من تأخر تدخل الوقاية المدنية وحضور السلطات العمومية إلى أماكن وقوع الكوارث. هل سيرفع النظام من أداء وتدخل مختلف مصالح الدولة في الوقت المناسب، سوء تعلق الأمر بالإنذار أو إنقاذ المتضررين وإسعافهم؟

نعم، من بين مهام النظام أن تكون هناك تدخلات استباقية لجميع المتدخلين. كيف سيتم ذلك؟ سيتم بداية من التوقعات، أي قبل تساقط الأمطار، عندما تخبرنا مديرية الأرصاد الجوية بكميات الأمطار المتوقعة وكم مدة هطولها المترقبة وأي بالضبط، هذه المعطيات بالإضافة إلى ما تتوفر عليه قاعدة بيانات النظام، سوف نتوقع المخاطر

منذ 2015 مولنا 157 مشروع للوقاية من المخاطر الطبيعية، بقيمة تناهز 2 مليار ونصف درهم.

والاستعداد القبلي.
وسيمكن النظام لجن اليقظة على المستوى الإقليمي المحلي من الاستعداد المبكر لهذه المخاطر. قبل وضع النظام كان هناك فقط إنذار صادر عن مصالح مديرية الأرصاد الجوية يهم تساقطات الأمطار، لكن الآن على مستوى المركز سوف نصدر ما قبل الإنذار المتعلق بالفيضانات.
بعد تساقط الأمطار وتسجيل ارتفاع مستوى المياه وأصبحت الأمور شبه مؤكد لوقوع فيضانات، نمر للإنذار قبل وقوعها مع تحديد المنطقة والوقت الذي سوف تقع فيه، وهنا سوف ترفع مختلف المصالح من جاهزيتها واستعدادها للتدخل، بن فيها وزارة التجهيز إذا ما كانت الفيضانات سوف تجتاح طرق أو قناطر، بل إذا تبين من خلال المعلومات التي سوف يوفرها النظام أن مجموعة من المساكن أو بعض المنشآت العامة سوف تتعرض للفيضان سوف نقوم بإخلاء المنطقة من المواطنين والتجهيزات والوثائق المهمة، هذا في حال إن لم تكن إمكانيات الحماية ناجعة لمواجهة الكارثة دون تسجيل أضرار وخسائر.

من خلال تقديمكم الشامل والمفصل لدور النظام يظهر أنه يوفر بشكل دقيق المناطق المهددة بالفيضانات في المغرب، هل يمكن أن يساهم بالمعطيات التي سوف يوفر بالحد من تشييد المساكن والمنشآت في مناطق تقع في مجرى الأودية مثل ما وقع في كارثة ملعب كرة القدم في تارودانت؟

لا النظام لن يتدخل في هذا الجانب. لأنه لا يمكن أن يقول إن مناطق بعينها يجب أن يرخص فيها للتعمير أو لا. هناك أنظمة أخرى تشتغل لها هذه الأدوار وهي "أطلس فيضانات" و"مخططات الحماية من الفيضانات" و"الخرائط المؤهلة للتعمير"، وهذه الأنظمة توفر المعطيات التي يتم على أساسها إصدار رخص التعمير.
المشروع سوف يكلف بدراسته ونظام اشتغاله والتجهيزات الإلكترونية وتجهيز المركز والمراكز الإقليمية تقريبا 32 مليون درهم. هذا النظام يشتغل في الوقت الحي أي أنه يتدخل لتوقع الفيضانات ومخاطرها، وقد تقع في مناطق يمكن أن يرتفع إليها مستوى الماء وهي ليس ضمن خرائط مهددة بصفة مستمرة.

كم سيكلف هذا المشروع؟

المشروع سوف يكلف بدراسته ونظام اشتغاله والتجهيزات الإلكترونية وتجهيز المركز والمراكز الإقليمية تقريبا 32 مليون درهم.

استعنتم بالخبرة الأجنبية ممثلة في "بريديكت سيرفيس" وهي فرع دولي لـ"ميتيو فرنسا"، وإيربيس ومجموعة "بي إر إل" لوضع المشروع الرائد لوضع نظام مندمج لمخاطر الفيضانات. هل سوف تستمر في الإشراف على النظام أم ستمنح

النظام يشتغل في الوقت الحي ويتدخل لتوقع الفيضانات ومخاطرها.

الإدارة للكفاءات والأطر المغربية؟

سوف يشتغلون معنا لمدة 24 شهراً فقط، أي المدة المطلوبة للتشخيص ووضع النظام وتشغيله وتقييمه، وبعد سنتين سوف يشرف عليه المغاربة، في الأول سوف يشتغلون معنا كما قلنا لوضع مخطط توسيع النظام على باقي المناطق المهددة بالفيضانات. وهذا النظام سوف يصبح ملكاً للمغرب، وسنشتغل على تطويره.

الجانب التحسيسي مهم جدا، ماذا عن جهود وزارة الداخلية لإيصال المعلومة إلى المواطنين خاصة في القرى والمناطق الجبلية حول هذا النظام؟

بالنسبة لمسألة التحسيس يجب أن نذكر أنه تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للمخاطر الطبيعية، وقد اقترب المشرفون عليها من الانتهاء. هذه الاستراتيجية سوف تتطرق لجميع أنواع المخاطر الطبيعية، ولا سيما الفيضانات والزلازل وانجراف التربة كذلك "التسونامي" والغمر البحري (الأمواج العليا)، ومن بين محاورها التحسيس، والذي سوف يتم على عدة مستويات.

المستوى الأول يهم جميع القطاعات المعمومية المعنية والمتدخلين، ثانياً تحسيس المنتخبين، ثم تحسيس الجمعيات التي تشتغل في الميدان، وأخيرا تحسيس المواطن، وهناك مشاريع سوف تنزل هذه الاستراتيجية على أرض الواقع.

وفي ما يتعلق بهذا النظام وإنشاء المراكز التابعة له على المستوى الإقليمي، سوف نقوم بالتواصل حوله مع المتدخلين المعنيين، ولكن نفكر أيضا كيف نوسع إيصال الإنذار الذي يصدر عن النظام إلى المواطنين.

نحن بصدد دراسة أفضل الحلول من أجل أن تصل إلى المواطن المعلومة بسرعة بخصوص الإنذار، أو الوصول على الأقل إلى الأشخاص مصدر المعلومة الموثوقة، مثلا طبيب المركز أو القرية أو الفقيه أو المقدم أو مدير مؤسسة تعليمية، وسوف نستخدم وسائل التواصل الجديدة في تعميم الإنذار، لكن الأهم هو أن تكون المعلومة موثوقة وصحيحة ومن مصدر معلوم، لأنه في بعض الأحيان تنشر إنذارات قديمة للأرصاد الجوية، وهذا الأمر وقع وتحدث جلبة وخوف وقلق.

هل ستشرف وزارة الداخلية باستمرار على هذا النظام أم ستحدث له مؤسسة أو مديرية خاصة به؟

نحن على مستوى وزارة الداخلية نقوم بدور القيادة لتدبير مشروع تدبير المخاطر بصفة عامة، ونقوم بتنسيق هذا العمل مع جميع المتدخلين في الميدان، بل ونشتغل على محاور أخرى استباقية، عبر تمويل مشاريع للوقاية من الفيضانات والمخاطر الطبيعية الأخرى. لذلك كان إحداث الصندوق الوطني للحد من الكوارث الطبيعية منذ 2009، هذا الصندوق اشتغل في البداية على مستوى إعادة البناء وتأهيل البنى التحتية والتدخل أثناء الأزمات، في ما بعد تم توجيهه للوقاية، والآن كل سنة نفتح باب طلبات لدعم مشاريع من أجل الوقاية من المخاطر، وسنويا نقوم بتقييم هذه المشاريع عبر اللجنة الوطنية لاختيار المشاريع ولجنة للحكامة.

من بين الـ157 مشروعاً، هناك 108 مشروعا تم تمويلها موجهة أساسا للوقاية من مخاطر الفيضانات.

كم مولت وزارة الداخلية عبر الصندوق من مشروع منذ اعتماد صيغته الجديد عام 2015؟

منذ سنة 2015 مولنا 157 مشروع للوقاية من المخاطر الطبيعية، بقيمة مالية تناهز 2 مليار ونصف درهم خاصة بالاستثمار، وكانت نسبة تمويل الصندوق لرهذه المشاريع 35 في المائة من الغلاف المالي الذي رصد. كما يلعب الصندوق دور المساعد للجهات الحاملة للمشاريع من أجل إنجازها. ومن بين الـ157 مشروعاً هناك 108 مشروعا تم تمويلها موجهة أساسا للوقاية من مخاطر الفيضانات وهذا مهم جداً لمعرفة حجم أهمية الاستعداد الاستباقي لهذه الكارثة الطبيعية.

كما تم إعداد دلائل تطبيقية سوف يتم استعمالها على المستوى المحلي، تتعلق بدورة المخاطر الطبيعية كلها، وتتضمن تعريفا لها وطرق الوقاية والاستعداد للكوارث أيضا إعادة البناء والاستفادة من دروس وقوع الكوارث، وهذه المراحل الأربعة قدمنا بشأنه معطيات دقيقة ليستفيد منها المتدخلون المحليون والمسؤولون في مختلف القطاعات. ■

ملفات حارقة على طاولة حكومة العثماني المعدّلة

يفترض في حكومة سعد الدين العثماني المعدلة تدبير الشأن العام قبل الانتخابات المقبلة، حيث ينتظر منها على مدى أقل من عامين، بعث الروح في أوصال الاقتصاد المحلي، الذي يعاني من نمو ضعف مزمن، ما ينعكس على التشغيل، خاصة في صفوف الشباب والخريجين.

المصطفى أزوكاح

ينتظر من تلك الحكومة أن تحمي القدرة الشرائية للأسر وتحرص على صحة المستهلكين، وتوضح الرؤية حول مستقبل قطاع العقار، وتبلور استراتيجية جديدة حول السياحة، غير أن الملف الذي ستختبر حوله نوايا تلك الحكومة سيهم الضريبة ومدى توفر إرادة حقيقية لتحقيق المساواة بين الملزمين، حسب قدراتهم.

نمو هش

لم تبعث المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي برسائل مريحة للحكومة المعدلة، فقد صرح وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون، عند عرض مشروع قانون المالية أمام الحكومة، بأن النمو لن يتعدى 2,9 في المائة في العام الحالي، بينما يترقب المركز المغربي للظرفية بلوغ 2,6 في المائة وبنك المغرب تحقيق 2,7 في المائة. ذلك معدل نمو ضعيف وهش، يراه المركز المغربي للظرفية، غير لائق ببلد مثل المغرب يسخر على خمسة عشرة عاما حوالي 30 في المائة من ناتجه الداخلي الخام للاستثمار، ما يفترض في تصور الخبير الاقتصادي محمد الطهراوي، أن تحقق المملكة نموا يتراوح ما بين 5 و6 في المائة، بينما لم يتعد متوسط النمو في العشرية الأخيرة 3,5 في المائة، معتبرا أن تحقيق الإدماج السيوسيو اقتصادي يبقى رهينا بتعظيم الناتج الداخلي الخام.

بطالة متفشية

ينعكس معدل النمو الضعيف والهش على فرص العمل التي يخلقها الاقتصاد، رغم تأكيد بيانات المندوبية السامية للتخطيط على انخفاض معدل البطالة إلى 8,5 في المائة في الستة أشهر الأولى من العام الجاري مقابل 9,1 في المائة في الفترة نفسها من العام الماضي. غير أن المركز المغربي للظرفية يؤكد على أنه يجب التوقف أكثر عند معدل البطالة في المدن الذي يصل على 12,4 في المائة، بينما تبلغ نسبة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، الذين يعانون من البطالة 22,3 في المائة، في الوقت نفسه، يصل معدل البطالة بين حاملي الشهادات إلى 15,1 في المائة. ويتبين من تقرير المندوبية أن معدل البطالة، يرتفع إلى أعلى مستوياته بين صفوف حاملي شهادات التخصص المهني وخريجي الكليات، حيث يصل على التوالي إلى 26,1 و22,3 في المائة. ويتصور المركز المغربي للظرفية أن البطالة التي تطاول مليون شخص بالمغرب لا تعكس حقيقة تلك الظاهرة، مادام التشغيل الناقص يستوعب حوالي مليون شخص، ما يعني أن البطالة تصيب مليوني شخص.

شكوى من الغلاء

تأتي الحكومة المعدلة في سياق متسم بنقاش حول معدل التضخم الذي وصل في النصف الأول من العام الجاري إلى 0,2 في المائة، مقابل 2,2 في المائة في العام الماضي، وهو معدل يصل في الاتحاد الأوروبي إلى 1 في المائة وما بين 4 و5 في المائة في البلدان الصاعدة.
غير أن المركز المغربي للظرفية يتساءل حول ما إذا كان مستوى التضخم المنخفض جدا، يعكس تصورات الأسر حول قدرتهم الشرائية، حيث يحيل على شكواها من تراجعها، التي تؤكدها عبر البحث حول مؤشر ثقة الأسر. وتفيد نتائج ذلك البحث التي نشرت في يوليوز الماضي أن 46,2 المائة من الأسر صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا السابقة، فيما اعتبرت 32,9 في المائة منها أنه ظل مستقرا و 20,8 في المائة أنه تحسن. ولا تبدي الأسر تفاؤلا باحتمال تحسن وضعيها في المدى القصير، حيث أن 27,3 في المائة توقعت تدهور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا المقبلة، بينما تترقب 40,6 استقراره، و32 في المائة ترجح تحسنه، حسب بحث المندوبية السامية للتخطيط.

مستهلك بدون حماية

لا تعاني الأسر فقط من الغلاء، بل تتعرض لأخطار تهدد صحتها، فقد كشف التقرير الذي صدر من المجلس الأعلى للحسابات، حول المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، عن الأخطار التي تهدد صحة المستهلكين بالمغرب، في ظل عدم احترام المعايير وضعف المراقبة.
ويعتبر بوعزة الخراطي، رئيس الجامعة الوطنية لحقوق المستهلك، أن الحكومات المتوالية لم تسع إلى ترجمة فكرة وضع مدونة للمستهلك إلى واقع، وهو ما كان الملك محمد السادس قد طالب به في 2008. وتتصور جمعيات حماية المستهلك أنه كان يفترض في الحكومة التوجه نحو حماية القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، التي تعتبر صمام الاستقرار في أي بلد، غير أن هذه الطبقة تركت كي تواجه الغلاء ومصاريف إضافية لا قبل لها بها، بل إنها تستهلك منتجات لا تحترم في أغلب المعايير الواجبة.
ويفترض في الحكومة، بعد المقاطعة، الحرص على بث نوع من الوضوح في السوق، حيث ترى جمعيات حماية المستهلك أن القطاع

رئيس الحكومة سعد الدين العثماني ووزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون مطالبان بمعالجة مشكلة النمو الهش.

أول مجلس للوزراء تحضره حكومة العثماني المعدلة.

الفلاحي، مثلا، يستفيد من نوع من الدعم، الذي تخص به الدولة المنتجين، سواء عبر ما توفره من مخصصات مباشرة أو من النظام الجبائي الاستثنائي الذي يتمتع به المنتجون، إلا أنه رغم ذلك الدعم، فإن المستهلك يكون ضحية ارتفاع الأسعار.

ركود العقار.. وغلاء

سيكون على نزهة بوشارب، الوزيرة الجديدة التي تولت أمر قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الانكباب على قطاع العقار الذي دخل في حالة ركود مع حكومة عبد الإله بنكيران لم تخرجه منها النسخة الأولى من حكومة سعد الدين العثماني. ويتصور الاقتصادي إدريس الفينا أن قطاع العقار دخل في حالة من الركود، من مسبباته ارتفاع مديونية المنعشين العقاريين، من جهة، وتحدي العرض السكني للقدرة الشرائية للأسر، في ظل ارتفاع الأسعار التي تتحدى مستوى إيرادات الأسر ومدخراتها.

ويتصور الفاعلون أن ارتفاع استهلاك الإسمنت في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 2,2 في المائة، لا يؤشر على انتعاش قطاع العقار، على اعتبار أن ذلك الارتفاع يعزى إلى البناء الذاتي والإصلاحات التي تقوم بها الأسر في شققها ومنازلها. ويذهب الفينا إلى أن "وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة تعاني، منذ 2011، من ضعف الحكامة على مستواها، فلا تتوفر على أشخاص يمكنهم إنتاج أفكار كفيلة بإعادة بعث القطاع".

ويشير إلى أن "العديد من الفاعلين في القطاع الخاص على مستوى العقار، ينتظرون من الحكومة اتخاذ المبادرة واقتراح ما يمكن أن ينعش القطاع".

سياحة بدون رؤية

لن تبدأ، نادية فتاح العلوي، الوزيرة الجديدة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، من حيث انتهى سلفها، بل من حيث كان يفترض عليه أن يبدأ، حيث إن القطاع، كما يلاحظ أحد المراقبين، لا يتوفر على خارطة طريق يمكن أن تبث الروح فيه على بعد عامين من نهاية الرؤية التي استشرد بها منذ 2011. ولم يبلور الوزير السابق، محمد ساجد، الاستراتيجية الجديدة التي وعد بها في 2018، كما لم تنظم المناظرة الوطنية للسياحة، حيث ظل الجميع في قاعة الانتظار ويترقب ما سيقرره، كي تتكرس أزمة الحكامة.

ولم يتجاوز ارتفاع عدد السياح الذي زاروا المغرب، منذ 2010، حوالي 2 في المائة، وهو معدل ضعيف مقارنة ببلدان أخرى، مثل البرتغال واليونان، التي يتجاوز فيها الارتفاع نسبة 10 في المائة، ولم يتعد عدد السياح الوافدين على المغرب، في العام الماضي، 12,2 مليون سائح، بعدما كان المغرب يراهن على 20 مليون سائح في أفق 2020.

سيقع على عاتق الحكومة المعدلة الشروع في ترجمة الرؤية الجديدة، حول إصلاحات الجباية.

ويفترض في الرؤية الجديدة أن توضح الرؤية حول المنتوج السياحي المغربي، والاستثمارات التي يتوجب إنجازها من قبل الدولة والقطاع الخاص، وتحديد دور النقل الجوي في مواكبة القطاع المتطلع إلى فتح أسواق جديدة، خاصة تلك التي تهم البلدان الصاعدة. ويتصور مهنيون أن الرؤية الجديدة لا يجب أن تقتصر على السعي إلى جذب السياح الأجانب فقط، بل يفترض استحضار السياح المحليين، الذي أضحوا يقبلون على بلدان مثل تركيا وإسبانيا وبلدان أسيوي، في ظل عدم توفير عرض محلي يراعي انتظارات الطبقة المتوسطة.

إنصاف جبائي؟

وسيقع على عاتق الحكومة المعدلة الشروع في ترجمة الرؤية الجديدة، حول إصلاحات الجباية، بعد المناظرة الوطنية التي عقدت في ماي الماضي، حيث سيتجلى ما إذا كانت التوجه الجديد، سيفضي إلى ترسيخ مبدأ الإنصاف الجبائي. وينتظر أن يمتد تكريس تفاصيل الإصلاح على مدى خمسة أعوام، غير أن العامين اللذين ستتولى خلالهما الحكومة المعدلة تدبير الشأن العام، سيكونان حاسمين في توضيح ما إذا كانت ستسترشد بالمبادئ الرامية إلى تخفيف توسيع الوعاء الجبائي وإعادة النظر في التحفيزات والإعفاءات وتوجيهها ربطها بدفاتر تحملات واضحة، والتصدي للتهرب والغش الضريبيين.

ويتصور الخبير الجبائي محمد الرهج أنه "يتوجب الإحاطة جيدا بتمويل النموذج التنموي المرغوب، هذا ما يدفعه إلى التأكيد على أن الضريبة ستكون رافعته الأساسية، على اعتبار أن المغرب يراهن عليها كثيرا في ظل عدم توفر مصادر أخرى، غير المديونية التي يستأنس بها عندما لا تكفي الإيرادات الجبائية".

ويشدد على ضرورة التفعيل الحقيقي للمبدأ القاضي بأداء جميع الملزمين للضريبة، وهو ما يجد تعبيره في الفصل 39 من الدستور، الذي ينص على أنه "على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته التكاليف العمومية، التي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها، وفق الإجراءات المنصوص عليها في الدستور. ■

تشي غيفارا" البيئة يقترح على OCP تحويل بقايا الفوسفاط إلى ورق!

تحويل بقايا الفوسفاط إلى ورق مشروع ممكن التحقق في تصور غونتر باولي، الاقتصادي ورجل الأعمال البلجيكي، الذي تمكن من بلورة مفهوم "الاقتصاد الأزرق"، ولا يكف عن الدعوة إلى الدفاع عن "براديغم" اقتصادي قائم على الإنتاج دون تلويث البئية.

المصطفى أزوكاح

الاقتصادي ورجل الأعمال البلجيكي غونتر باولي.

يجوب غوتر باولي، الذي كان رئيسا سابقا لـ"إيكوفر" العالم منذ سنوات، من أجل الإقناع برؤيته التي تقوم على تحويل الحلم بصناعة مستدامة و"صفر نقايات" ومراعاة البعد الإيكولوجي إلى واقع، فهو الذي بلور مفهوم "الاقتصاد الأزرق"، الذي يوجد في قلب مؤسسة "ZERI" التي أحدثها، والتي تعني "صفر انبعاثات للبحث والمبادرات".

الاقتصاد الأزرق

يشتغل باولي في إطار شبكة تضم حوالي 3000 باحث منشغلين بالاقتصاد الأزرق، وهي الشبكة التي يواكبها 1000 رجل أعمال، يؤكد باولي أنهم لا يسعون إلى الربح، بل يسكنهم هاجس الحفاظ على البيئة.

يقول باولي الذي يلقب بـ"ستيف جوبز"، مخترع " آبل"، و"المعلم الروحي" للتنمية، و"تشي غيفارا البيئة"، إنه يتوصل يوميا بفكرة جديدة من الشبكة، ويؤكد على أنه إذا ما بدا له صاحب الفكرة متحمسا لها ينخرط في تجسيدها.

يؤكد على أنه يدافع عن فكرة تقوم على أخذ المبادرة على الأرض، مؤكدا على أنه لم يعد يميل أكثر للمؤتمرات التي تصدر توصيات حول حماية البيئة كي تجد صعوبات في التجسيد.

لا يتوقف عن السفر، فنادرا ما يحل ببلده بلجيكا، حيث يعتبر مقيما باليابان، ويتردد كثيرا على كولومبيا وجنوب إفريقيا، ويحتفى به كثيرا بالصين، حيث تدرس تعاليمه ذات الصلة في ٧٥٠ ألف مدرسة للتعليم الأولي، وهو يؤكد أن الصين تسعى إلى زرع قيم المقاولة في الأطفال، بما يعتبر بالنسبة لهم حلما، يراه الكبار مجرد استيهامات.

«

باولي يعرض فكرته حول بقايا الفوسفاط خلال الدورة الخامسة لمؤتمر "سامفوس".

عندما حل يوم الاثنين الماضي ضيفا على الدورة الخامسة لمؤتمر "سامفوس"، الذي ينظم بتعاون بين المجمع الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات، الذي يفتح النقاش هذا العام حول التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والاقتصادي الدائري، تحدث عن الاقتصاد الدائري وطرق الإنتاج الحامية للبيئة، وعن فوائد تحويل بقايا الفوسفاط إلى ورق.

وأشار باولي إلى أنه يمكن للمغرب التوفر على مصانع لإنتاج الورق انطلاقا من بقايا الفوسفاط، موضحا أنه إذا كان باطن في المغرب يختزن حوالي 100 عام من احتياطي الفوسفاط، فإنه يمكن أن يواكب ذلك بصناعة الورق بالاعتماد على تلك البقايا.

مردودية كبيرة

أكد باولي، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، أن إنتاج الورق بالاعتماد على بقايا الفوسفاط أو المعادن، شرع فيه في الصين، مؤكدا على أن المستثمرين في ذلك البلد يمكن أن يوظفوا البقايا التي تتاح في المغرب من أجل إنتاج الفوسفاط في بلدهم، كما يمكنهم إنجاز استثمارات مماثلة في المغرب.

وأضاف أنه يمكن للمغرب أن يصبح، باستعمال بقايا ذلك المعدن، أحد أكبر منتجي الفوسفاط في العالم، ما سيتيح توفير حوالي 50 و100 ألف فرصة عمل ورقم معاملات يتراوح بين 10 و15 مليار دولار.

وأكد على أن التوجه نحو استعمال بقايا الفوسفاط أو المعادن من أجل إنتاج الورق في ظل ارتفاع الطلب العالمي على الورق، وهو لم يعد ممكنا الاستجابة له في ظل اجتثات الأشجار الذي يواكبه

يمكن للمغرب، باستعمال بقايا الفوسفاط تحقيق رقم معاملات يتراوح ما بين 10 و15 مليار دولار.

وشدد على أن المجمع الشريف للفوسفاط مهتم بهذا المشروع، حيث يجري الحديث عن إحداث منصة من أجل تطوير هذه الصناعة.

وذهب إلى أن إنتاج الورق بالاعتماد على بقايا الفوسفاط، له مردودية كبيرة، بسبب انخفاض التكلفة، معتبرا أن المغرب يمكنه في ظرف عقد أو عقدين أن يصبح منتجا لحوالي 50 مليون طن من الورق، ما سيرفع إلى مصاف المنتجين الكبار في العالم.

وقوبلت مداخلة غونتر باولي بالكثير من الاهتمام، من طرف المشاركين في "سامفومس"، الذي ينظم هذا العام حول "التكنولوجيا المبتكرة المحدثة للقطيعة والخلخلة من أجل صناعة فوسفاطية مستدامة"، الذي يحضره حوالي 900 مشارك يمثلون المنظومة الصناعية العالمية للفوسفاط، من فاعلين صناعيين ومصنعي ومزودي التجهيزات والآليات ومصممي التكنولوجيا ومعاهد ومؤسسات بحثية. ■

السفيرة الفرنسية بالرباط:

شبكتنا الثقافية في المغرب هي الأهم في العالم

في هذا الحوار القصير مع هيلين لوغال، سفيرة فرنسا الجديدة بالمغرب، تتحدث عن دور الثقافة في العلاقات الثنائية الفرنسية والمغربية، ودور الشبكة الثقافية فيها، والتي قالت إنها الأهم في العالم. كما تتحدث الجدل القائم في المغرب حول عودة استعمال اللغة الفرنسية في تعليم المواد العلمية في المستوى الثانوي، كما تقدم توقعاتها حول مخرجات اللقاء من المستوى العالي الذي سيلتئم في دجنبر المقبل بباريس.

موسى متروف

يتزامن الدخول السياسي والثقافي الحالي مع بداية مهامكم الدبلوماسية في الرباط. ماهي أهدافكم وآفاق عملكم في المغرب؟

انطلاق مهامي الدبلوماسي جاء في أحسن الظروف، لأن علاقات المغرب وفرنسا هي، في الواقع، استثنائية في جميع المجالات. وأهدافي تتمثل، أولا، في مزيد من تعميق هذه العلاقات. نحن هنا بمناسبة انطلاقة الموسم الثقافي، وبالتالي فهناك الجانب الثقافي في العلاقات ولكن هناك المجالات الأخرى، حيث يمكن أن نسير بعيدا في علاقتنا، من حيث إيجاد حقول جديدة للتعاون والعمل معا لأننا نواجه التحديات ذاتها.

قلتم، في افتتاح الموسم الثقافي للمعاهد الفرنسية، إن "الثقافة توجد في قلب التبادلات السياسية بين المغرب وفرنسا". ماهي مكانة الثقافة تحديدا في مهامكم؟

الثقافة مهمة جدا، وأنت تعلمون أنه هنا في المغرب الشبكة الثقافية للمعاهد الفرنسية هي الشبكة الأهم في العالم. لدينا 12 معهدا فرنسيا ورابطة وليس هناك أي بلد في العالم يتضمن مثل هذا الحضور القوي. وبديهي أن ذلك يأتي بطلب من المغاربة. والمعاهد هي أماكن للثقافة وتعلم اللغة الفرنسية وهناك مكتبات توفر الولوج إلى عدد من المؤلفات. والطلب ضخم ونحن هنا أيضا لمواكبة المبدعين المغاربة وتمكينهم من حوار مع مبدعين فرنسيين، وهو حوار يغذي نقاش الأفكار والتبادل الذي يمكن أن ينير العالم الذي نحن فيه.

سفيرة فرنسا الجديدة بالمغرب هيلين لوغال.

اللغة الفرنسية توجد في قلب الجدل السياسي بالمغرب، مع عودتها إلى تعليم المواد العلمية. ويقع هذا بتواز مع حملتكم القوية لتعلم اللغة الفرنسية في معاهدكم. كيف تنظرون إلى هذا الجدل؟ وكيف تنظرون إلى هذه العودة القوية للفرنسية في المملكة؟

الجدل في المغرب نقاش داخلي وأنا لا أسمح لنفسي للخوض فيه. المهم هناك نقاش شمل كل أنواع الآراء التي عبرت عن نفسها التي انطلقت من ملاحظة الواقع حول التربية في المغرب والتفكير الذي تم من طرف مؤسسات مستقلة. ونحن، كما تعلمون، في فرنسا مع التعدد اللغوي في الواقع، وبطبيعة الحال، نروج للغتنا في المغرب وعبر العالم. والفرنسية ليست لغة فرنسا، أنتم تعلمون ذلك جيدا، والآن هناك متكلمون بها في إفريقيا أكثر مما في فرنسا والمغرب في وسط تحيط به دول أخرى فرنكفونية. ولا أتحدث فقط عن فرنسا، بل عن دول المغرب العربي ودول إفريقيا جنوب الصحراء والتي يتحدث جزء كبير منها اللغة الفرنسية كلغة رسمية والمغرب من هذا المنطلق منخرط في محيطه.

كيف أعددتم للقاء العالي المستوى بباريس بين المغرب وفرنسا في دجنبر المقبل؟ وماذا سيتمخض عنه؟

هذا اللقاء من المستوى العالي الذي سيلتئم في دجنبر المقبل بباريس سيخوض في الواقع في كل المواضيع. وقد كان هناك لقاء إعدادي تم يوم 12 شتنبر بباريس الذي حضرته كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي (السابقة مونية بوستة) وستوقع اتفاقيات في كل المجالات وستشمل جميع علاقاتنا. ■